

كلام في الاقتصاد

هل هناك من يقرأ؟

■ قال لي صديقي هل من المعقول اننا عاجزون عن ضبط الدولار ووضع حلول لما يمر به الاقتصاد الوطني. لقد قرانا كثيرا عن الازمات لا تؤثر في اقتصادنا واقتصادنا متين وقرانا عن فريق اقتصادي وطني ولجنة اقتصادية وتم تغيير الفريق الاقتصادي ليس لسبب انه لا يملك فكرة للحلول وإنما لأنه رفع كتابا يوضح فيه عدم قيام الحكومة بواجباتها وانتقد ليات عملها فتمت معاقبتهم وتغييرهم وسمعا ان احد المسؤولين وصف حاكم مصرف سورية بأنه ذكي ولولاه لاصبح الدولار بثمانين ليرة سورية. وايضا قرانا حجزا على مدير عام المصرف التجاري السوري كمكافاة لأنه اعاد هيكلة المصرف وطور كوادره واتم عمله ووسع نشاطه في السوق وحقق ارباحا وصلت في إحدى السنوات إلى اربعين مليار ليرة سورية وواجه العقوبات الاميركية على التجاري بذكاء حتى إن التجار والصناعيين لم يشعروا بتلك العقوبات وتعرض لضغوط كثيرة إلا أنه استمر بعمله ولكن في النهاية لتت المكافاة لتثبت ان من يعمل يجاز ومن لا يعمل يكرم. فما نعرفه ان المرسوم الجمهوري الخاص بالتجاري السوري اعطاه استقلالية إدارية ونقله من مصرف خدماتي إلى مصرف ذي جدوى اقتصادية وهذا يعني ربحا وخسارة والغريب ان مصارفنا هي الوحيدة بالعالم لا تؤمن بشيء يدعى الديون المعدومة ولن الاحتياطيات المحجوزة لهذه الديون حبر على ورق اي تمنة بنود ميزانية. ولن اقتصادنا الوحيد في العالم لا يتعرض لازمات تسبب إعسارات للتجار والصناعيين. على اي حال ساجيبك يا صديقي: اقتصادنا فعلا متين ولكن القائم على إدارة دفة الاقتصاد مصرون على ان يعتمدوا على انفسهم لذلك هم لا يقرؤون ولا يسمعون وعلينا ان ندفع الثمن رغم ان كل السوريين يعلمون ان متانة اقتصادنا تأتي من اننا بلد زراعي ومعظم صناعاتنا تعتمد على موادها الأولية من الزراعة التي ننتجها. وسورية ليس عليها ديون خارجية تشكل ضغطا على الاقتصاد الوطني ولدينا خبرات عالية في المجال الصناعي والتجاري والزراعي إضافة إلى احتياطي لا يباس به من القطع الاجنبي وموقع جغرافي مميز. السؤال كيف نستطيع ان نستغل هذه المقومات بطريقة تحقق الموارد وترفع من المستوى المعيشي للمواطن ونحن اليوم امام معادلة تقول إذا تم استخدام جزء من احتياطي القطع فكيف سنعوذه ونحقق موارد ونصرف الإنتاج بأسعار منافسة وندفع عملية التشغيل ونفتح أسواقا خارجية للتصدير وتتمكن من تثبيت سعر الصرف. ونستغل الموارد المتاحة بشكل مجد؟؟ اقترح التالي متمنيا ان اجد من يقرأ ويحاور ويحل:

نحن نعلم ان بعض مصدري الأغنام يبيعون الغنم مقدما ويقبضون نصف القيمة بالسر فلنجتمع بهم ونشجعهم على عقود البيع المستقبلية على ان يتم تحويل الدولار إلى المصرف وتقوم المصارف بتمويلهم بالليرة السورية بضعف قيمة مبلغ الدولار دون فوائد مدة اربعة اشهر حيث يتم الوفاء بعد المدة حين يتم تحويل قيمة الغنم المصدر بالدولار وبسعر النشرة. فالإعفاء من الفوائد يعدل الفارق بين سعر النشرة والسوق. فمعظم المربين يلزمهم تمويل لشراء الغنم والعلف. وبهذه الحالة نخلق مورد دولار للخزينة ونخفف من مشاكل اجتماعية نتيجة الشراكات بين المربي والمصدر ونخلق فرص عمل ونخفض التكلفة. واعتقد ايضا انه من المجدي ان نأخذ بعين الاعتبار مليارات الدولارات التي ستأتي نتيجة العقود مع كل من إيران والعراق هذا يشجع على تخصيص ملياري دولار من الاحتياطي للعودة لتمويل المواد الأولية وبهذه الحالة نخفف الضغط على طلب الدولار من المستوردين فينخفض السعر دون اللجوء لبيعه بالمزاد العلني إضافة إلى ذلك يتم تشجيع التجار والصناعيين على إجراء العقود المستقبلية على ان يتم تقاضي ٢٥٪ من قيمة البضاعة التي ستصدر وليكن التصدير بموجب اعتماد اي بضمانة مصرفية يتم تحويل هذه النسبة إلى المصارف ويقوم المصرف بتمويلهم بنسبة ٥٠٪ من قيمة البضاعة وبفائدة منخفضة تجعل كلفة الإنتاج منخفضة على ان يتم التنازل عن ٢٥٪ من الدولارات المحولة للمصرف بسعر النشرة لتسديد التمويل ويكون مقدار تخفيض الفائدة هامشا يحقق الفرق بين سعر الدولار بالسوق وسعره بالنشرة. وبهذه الحالة نوفر الدولار للسوق وللمصرف ونخفض الكلفة ونعوض ما استهلك من الاحتياطي وكل هذا يتعلق بشرط مهم جدا وهو موضوع جودة البضاعة التي ستصدر حتى لا نعود إلى ما حصلناه في الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي حين فتح التصدير للدول الاشتراكية وصلتهم بضائع دفعتهم ليكتبوا على واجهات محالهم احذروا الحذاء السوري لذلك لرى انه من الضروري تشديد الرقابة على الجودة والنوعية والتوضيب والحزم حرصا على منتجنا واسواقنا الخارجية.

■ عامر إلياس شهدا



١٩- إعداد خريطة الصادرات والمستوردات ومعالجة نسبة التغطية والانكشاف التجاري.
٢٠- تنوع سلة العملات الاحتياطية النقدية لتضم كل من (الروبل الروسي واليوان الصيني والعملية الإيرانية.. إلخ)، وتفعيل التبادل التجاري الدولي والمحلي بهذه العملات.
٢١- تفعيل الطلب الكلي الداخلي لتفعيل الناتج المحلي ويضمن تطوير الصناعة الوطنية.
٢٢- تفعيل القطاع الخاص وهو لا يخضع لهذه العقوبات ومن ثم يستطيع تمويل المبادلات التجارية والتحويلات المالية ومساعدة القطاع العام بذلك ايضا.. إلخ.
٢٣- إقامة ورشة مركزية صناعية (مع الدول الصديقة) لتأمين قطع الغيار وغيرها.
٢٤- الاعتماد على العقائد الصناعية اي خلق صناعات متكاملة مع بعضها البعض والاستفادة من وفورات الحجم الكبير.
٢٥- دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وبها يتناسب مع مواردنا.

بدل الخاتمة من يعاقب من؟

نقول إذا احسنا (إدارة الأزمة) فإن هذه العقوبات سيكون تأثيرها محدود في سورية، وإذا كانت سورية قد ردت وبشكل مباشر على العقوبات التركية، فإننا لم نقدم بعد على الرد على العقوبات العربية انطلاقا من قناعتنا بضرورة تفعيل العمل العربي المشترك، ولذلك نامل في ان يتم التراجع عن العقوبات العربية، وهذه العقوبات مخالفة للعمل الميثاقى والإطار القانوني وستؤثر في التجارة البينية العربية والمشاريع المشتركة مثل (خط الغاز العربي والكهرباء والاستثمارات... إلخ)، كما ستؤثر الدول العربية بالكامل فالعراق مثالا يستورد بحدود ٥٠٪ من الصادرات السورية العربية، والإردن حيث إن نحو ٦٠٪ من تجارته تتم عبر الأراضي السورية، ولبنان بحدود ٦٥٪، كما ستؤثر الحركة المصرفية العربية من خلال تأثير البنوك العربية العاملة في سورية، وتطبيق هذه العقوبات سيكون لها تأثير مزدوج اي في الاتجاهين، كما حصل مع العلاقة مع تركيا التي ارتفع حجم التبادل التجاري معها من حدود ٦٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ٢٦٠٠ مليون دولار عام ٢٠١٠، والميزان التجاري كان لهصلحة الجانب التركي، حيث إن أكثر من ٦٥٪ من التبادل التجاري هو للاتراك، وإن الصادرات التركية إلى سورية تعادل ٣ أمثال الصادرات السورية، علما اننا نصدر لهم مواد أولية ونستورد منهم السلع المصنعة، ذات المحتوى التكنولوجي الاعلى، وهذا ضمن مصلحة الاتراك على حساب السوريين.

■ د. حيان أحمد سلمان

وعدم تصديرها.
■ تطوير القطاعات الإنتاجية وترسيخ الاعتماد على الذات، وكمثال على ذلك تصنيع القطن وحسب سلسلة القيمة فإذا اعتبرنا القيمة المضافة للقطن الخام ١٠٠٪، فإنه في حال تصنيعه غزلا تصبح القيمة المضافة ٢٦٠٪، واقمشة ٤٥٠٪، والبسة راقية ١٣٠٠٪، وهذا ينطبق على الخضار والفاكهة والتبغ... إلخ.
■ تطوير منظومة الأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية وتوطين التكنولوجيا.
■ تقليل شهادات المنشأ المزورة والتي عانت منها اسواقنا بشكل كبير.
■ زيادة الاستثمارات الوطنية ومن خلال تحليلنا للاستثمارات العربية وجدنا ان اغلبها هي استثمارات عقارية ويمكن ان يحل الاستثمار السوري محلها، وتفعيل هذا القطاع يساهم في تشغيل المزيد من اليد العاملة من (دكتور مهندس وحتى لمي غير متعلم وما بينهما) ويفعل ٨٢ ورشة ومهنة مثل (الحداثة- النجارة- الالمونيوم- الإسمنت- النقل... إلخ).
■ تصنيع مواردنا النفطية بدلا من تصديرها على شكل نפט خام، ونحن نصدر بحدود ١٢٥ ألف برميل يوميا اي نسبة ٣٣٪ من الكمية المنتجة، ويستورد الاتحاد الأوروبي أكثر من ٩١٪ منها، وهنا نقترح السيناريوهات التالية لتجاوز آثار العقوبات في النفط ومنها:
١- العمل على تصنيعها داخليا وتأمين الاحتياجات الداخلية السورية، ويتم هذا إما من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفاة حمص وبانياس وإنجاز مصفاة دير الزور.
٢- التعاقد مع شركات نفطية لدول صديقة مثل (العراق - فنزويلا- إيران... إلخ)، وتكرير هذه الكمية مقابل اجور او مبادلة ذلك بكميات منتجة من نتائج تكريرها.
٣- التعاقد المباشر مع دول مثل (الصين - روسيا- الهند... إلخ) لتسويق هذه الكمية.
٤- بيع الإنتاج النفطي وفقا لعقود طويلة الاجل وهذا هو اسوأ السيناريوهات المقترحة.
ثالثا- لية مواجهة العقوبات الاقتصادية يجب ترتيب اولوياتنا وإعداد (خريطة اقتصادية) لمواجهتها وهنا نقترح مباشرة ما يلي:
١- توصيف اقتصادنا والعمل لزيادة ناتجنا المحلي لأنه (العكسة الاقتصادية) لنا جميعا.
٢- معالجة واقع القطاعات الاقتصادية لتفعيل نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
٣- الاستثمار الأمثل وبما يضمن تعظيم القيمة المضافة والأمن الغذائي وتقليل العجز.
٤- تطوير المهارات الإدارية ما يضمن زيادة إنتاجية العمل التي هي جوهر فعالية الإنتاج والكفاءة الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى تخفيض الداخلية.